أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر الفترة بين ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٥

سفيان عمراني

الملخص:

تناول هذا البحث أهم الصدمات النفطية التي حدثت في الفترة بين ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٥ و تم إسقاط هذه التغيرات في أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر و المتمثلة في الإيرادات العامة و الناتج المحلي الإجمالي و الإيرادات ، ثم سعر الصرف ، حيث تم تحديد مدى تأثر هذه المتغيرات عند متوسط سعر النفط كل سنة ، و قسم هذا البحث إلى جزأين ، تضمن الجانب الأول أهم الصدمات النفطية التي جرت في الفترة قيد الدراسة ، و تم شرح أسباب هذه التقلبات ، و جاء تحت عنوان أهم الصدمات النفطية و أسبابها في الفترة ما بين ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٥ ، أما الجزء الثاني فقد تناول التأثر في الاقتصاد الكلي الجزائري جراء التقلبات الحاصلة في أسعار النفط و جاء تحت عنوان أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، و في الأخير توصل البحث إلى مجموعة من النتائج و التوصيات .

Abstract:

This research explained , the most important oil shocks which occurred in the period between 2000 - 2015 and these changes in oil prices on some macroeconomic variables in Algeria are studied which represented in the general income ، GDP and imports, then the rate of exchange, where determining the impact of these changes at an average price of oil every year . This research was divided into two parts, the first part is including the most important oil shocks that took place in the period under consideration, and the reasons for these fluctuations were explained and came under the title of the most important oil shocks and there causes during 2000 – 2015.

Moreover، the second part took place of the impact of vulnerability in Algeriane macroeconomic variables by fluctuations in the prices of oil under the title of the impact of changes in oil prices on some macroeconomic variables in Algeria. Finally, the research gives conclusions and recommendations.

١- المقدمة:

إن الحديث عن النفط ليس أمر جديدا فكثير من الدراسات والبحوث تعرضت لهذا الموضوع الذي يشغل حيزا واسعا في تفكير الاقتصاديين و السياسيين لكون النفط مادة إستراتيجية تدخل في عديد المجالات، وذلك لتأثيره على العديد من المتغيرات الاقتصادية.

تهتم الدول الصناعية الكبرى في العالم بالنفط ، حيث يعتبر مكونا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي و زيادة الإنتاج، و بالتالي تحقيق الرفاهية، لهذا نجد الدول العظمى تسعى لسيطرة على المنابع النفطية للدول المنتجة طمعا في ضمان استمرار تزودها بالنفط.

أما الدول المصدرة للنفط كالجزائر فلقد اعتمدت على الثروة النفطية منذ الاستقلال لتمويل مشاريعها التنموية خاصة في فترة السبعينيات و بداية الثمانينيات تم استعمال الفوائض المالية المتراكمة لبناء أسس الدولة من هياكل قاعدية و منشآت اقتصادية و شراء أسلحة، كذلك تم دعم الطبقات الهشة من المجتمع.

تمتلك الجزائر كميات معتبرة من النفط جعل منها من الدول المؤثرة في السوق النفطي بسبب الاحتياطات المؤكدة ، و الكميات المنتجة ، حيث ساهمت الشركة الوطنية لاستغلال المحروقات ، في تطوير الآبار و رفع من مستويات الإنتاج ، و أصبحت الجزائر تعتمد كليا على قطاع النفط في الحصول على العملة الصعبة .

و معروف عن السوق النفطي العالمي عدم الاستقرار منذ سنة ١٩٨٦ حتى ٢٠١٥ هذه الصدمات كانت بسبب عوامل متعددة منها ما هو اقتصادي و سياسي و أمني و عسكري و حتى عوامل بيئية انعكس أثرها على أسعار النفط ارتفاعا و انخفاضا، مما جعل الاقتصاد الجزائري يعيش حالة من عدم الاستقرار لأنه بطبيعة الحال اقتصاد ريعي ، و بالتالي أي انخفاض في أسعار

النفط سوف يؤثر لا محالة على التوازنات المالية للجزائر ، و تتأثر مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، نفس الأمر في حالة ارتفاع الأسعار.

و نظرا لأهمية النفط و تأثيره على الاقتصاد الجزائري يحاول هذا البحث توضيح أهمية النفط ، و و التطرق إلى تطور السوق النفطي و كيفية تسعير البرميل ، ثم معرفة مدى تأثر الاقتصاد الكلي الجزائري بالتقلبات في أسعار النفط **مشكلة البحث:**

و على ضوء ما تم عرضه تظهر لنا ملامح مشكلة الدراسة و سوف يتم توضيحها في السؤال الجوهري التالي: ما هو الأثر الحقيقي لتقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (الإيرادات الكلية، سعر الصرف، الواردات و الناتج المحلي الإجمالي)

فرضية البحث:

تتمثل الفرضية الأساسية التي جاء بها البحث فيما يلي :

تتأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر و المتمثلة في الإيرادات العامة و الناتج المحلي الإجمالي و الواردات و حتى سعر الصرف عند ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على قضية ذات أهمية كبرى للدول النفطية التي منها الجزائر ، و التي يتأثر اقتصادها بتقلبات أسعار النفط ، لأنها دولة ريعية تعتمد على النفط لتحصيل العملة الصعبة .

أهداف البحث :

إن معرفة الآثار المترتبة عن تقلبات أسعار النفط على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر يعتبر ضرورة ملحة لمؤطري السياسة الاقتصادية في الجزائر ، وهذا بهدف اتخاذ إجراءات تحد من التأثير المتفاقم لسعر النفط على الاقتصاد الجزائري .

منهجية البحث :

اعتمد البحث على أسلوبين الأول هو التاريخي لمعرفة التقلبات الحاصلة في أسعار النفط و أسبابها، أما الأسلوب الثاني فهو التحليلي بهدف تحليل الأثر الناجم عن التقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري .

خطة البحث :

- الجزء الأول : أهم الصدمات النفطية و أسبابها في الفترة ما بين ٢٠٠٠ – ٢٠١٥.
- أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.
- النتائج و التوصيات – المراجع

الجزء الأول :أهم الصدمات النفطية وأسبابها خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠١٥

سوف نبين في هذا الجزء تطورات أسعار النفط التي حدثت بين سنة ٢٠٠٠ و ٢٠١٥ وتم اختيار هذه الفترة بسبب كثرة الأحداث فيها انطلاقا من أحداث ١١ سبتمبر و غزو العراق ٢٠٠٣ ثم الأزمة لاقتصادية العالمية سنة ٢٠٠٨ و تأثيرها على الأسعار وصولا لسنة ٢٠١٥ والتدني الشديد في أسعار النفط.

١- تطور أسعار النفط في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٣

شهدت أسعار النفط تقلبات كثيرة خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وهذا التذبذب راجع لعدة أسباب .

الجدول ١ :أسعار النفط بين سنة ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣

السنـــــــــــــــوات	متوسط سعر البرميل بالدولار
٢٠٠٠	٢٧,٦
٢٠٠١	٢٣,١
٢٠٠٢	٢٤,١
٢٠٠٣	٢٤,١

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير الإحصائية السنوية لأوبك،

٢٠٠٠ _ ٢٠٠٤

الشكل ١: أسعار النفط بين سنة ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣

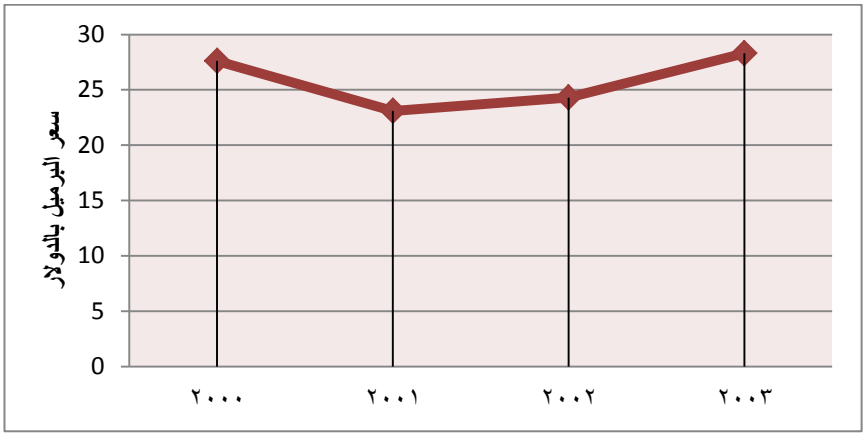

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم١ .

أسباب هذه الصدمات :

أولا: هجمات ١١ سبتمبر

كان لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تأثير جد سلبي أدى إلى تهاوي أسعار النفط ، والمنتجات النفطية وهذا راجع لانخفاض معدلات النمو في الاقتصاد العالمي ، وانخفض الطلب على بعض المنتجات النفطية مثل وقود الطائرات بسبب انخفاض حركة الطيران بنسبة ١٥% إلى ٢٠% مقارنة ما قبل الهجوم ، مما أثر على توازن السوق وأصيب بالتخمة ، وأدى هذا الخلل إلى انخفاض الاستثمارات الموجهة لقطاع المحروقات وبالمقابل أعلنت دول الأوبك تخفيض الإنتاج بمقدار مليون ونصف مليون برميل يوميا بهدف مواجهة انخفاض الأسعار بداية من يناير ٢٠٠٢ شريطة أن تتخذ نفس لإجراء الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك

ثانيا: أثر العدوان الأمريكي والبريطاني ضد العراق على الأسعار

بعد العدوان الغاشم على العراق في مارس ٢٠٠٣ سجلت أسعار النفط ارتفاعا متواصلا حيث سجلت سلة الأوبك في نفس السنة ٢٣,١ دولار للبرميل ، وهذا راجع لمكانة العراق في السوق العالمي للنفط، ويمتلك العراق ثاني أكبر احتياطي في العالم وعلى حسب الإحصائيات فإن العراق ينام فوق بحر من النفط قدر بحوالي ١٥٠ بليون برميل ،إضافة إلى عدة مزايا يتمتع بها النفط العراقي مثل انخفاض تكلفة استخراجه والكمية الكبيرة التي ينتجها، دون أن ننسى أن العراق عضو مؤسس في الأوبك وعملت كل من السعودية وإيران على تعويض الكمية المفقودة جراء هذا العدوان إلا أن هذه الحرب لازال تأثيرها مستمرا لحد اليوم.

ومن المعروف أن الأسباب الخفيفة لاحتلال العراق هو أن الولايات المتحدة الأمريكية أول مستهلك للنفط في العالم لهذا فان تأمين إمداداتها النفطية يعتبر حماية لأمنها الاقتصادي ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تفكر بوضع يدها على نفط الشرق الأوسط من خلال احتلال العراق تحت ذريعة امتلاك هذا الأخير للأسلحة النووية تهدد أمن العالم لكن الحقيقة كانت عكس ذلك بل هدفها استغلال خيرات العراق وإخراج الاقتصاد الأمريكي من الأزمة الاقتصادية التي كان يعيشها بعد هجمات ١١ سبتمبر ومن هذه المشاكل نذكر منها:

- ارتفاع العجز في الميزانية العامة سنة ٢٠٠٣ إلى حوالي ٢٠٠ مليار دولار.
- الارتفاع الكبير في الدين العام الذي وصل إلى ٢٢ تريليون دولار.
- ارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى ٦%.
- تأثر التجارة الدولية والسياحة بسبب كثرة الإجراءات الأمنية ما يطلع عليه عسكرة الاقتصاد.
- زيادة الضغط على الميزانية العامة بسبب ارتفاع النفقات العسكرية لمواجهة الإرهاب والهجمات الإرهابية المتوقعة وبعد احتلال العراق

والسيطرة على قطاع النفط استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق مكاسب جراء التأثير على السوق النفطية أهم هذه المكاسب:

- الرفع من الإنتاج النفطي للعراق من أجل زيادة المعروض وبالتالي تتجه الأسعار إلى الانخفاض وهذا من مصلحة المستهلك الأكبر للنفط .
- التأثير على الحكومة العراقية من أجل فصل الارتباط مع منظمة الأوبك وبالتالي يصبح منتوج العراق من النفط في يد الولايات المتحدة الأمريكية تستعمله لتؤثر على السوق النفطي بما يخدم مصالحها .
- محاولة خصخصة قطاع النفط بما يسمح للشركات النفطية الأمريكية التحكم الكامل على النفط العراقي .
- ضخ أموال العراق في الاقتصاد الأمريكي حتى تساعده على الانتعاش .
- التحكم في المصالح الاقتصادية للدول الكبرى التي تعتمد على نفط الشرق الأوسط وهذا بطريقتين: الأولى هي قدرتها على التحكم في الإمدادات النفطية المتوجهة للدول الصناعية مثل الصين والهند واليابان والثانية هي التحكم في أسعار النفط والعمل على تخفيضها وذلك بزيادة المعروض بهدف التقليل من العائدات النفطية للدول المصدرة خاصة روسيا.

٢- تطور الأسعار بين ٢٠٠٤-٢٠٠٨

عاش العالم صدمة نفطية بدأت مع ٢٠٠٤ حيث ارتفعت الأسعار ووصلت ٤٥,٤ دولار للبرميل في شهر أكتوبر بعدما سجلت في شهر أكتوبر من سنة ٢٠٠٣ ٢٨,١ دولار للبرميل وكانت في هذه الفترة الكثير من الأحداث التي ساهمت في الارتفاع الجنوني للأسعار مثل توقف الإنتاج الروسي للنفط ، وأدى إلى التوسع و زيادة الطلب على النفط مقابل انكماش المعروض وعملت الأوبك على تعويض حصة روسيا ووصلت طاقة الإنتاجية في اليوم إلى ٣٠ مليون ، إلا أنها لم تستطع تحقيق التوازن، استمرت الأسعار في الارتفاع لحد تسجيل سنة ٢٠٠٨ متوسط قدره ٩٤,١ دولار للبرميل.

الجدول ٢: تطور أسعار النفط مابين سنة ٢٠٠٤ و سنة ٢٠٠٨

السنـــــــــــــوات	متوسط سعر البرميل بالدولار
٢٠٠٤	٣٦
٢٠٠٥	٥٠,٦
٢٠٠٦	٦١,١
٢٠٠٧	٦٩,١
٢٠٠٨	٩٤,١

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير الإحصائية السنوية لأوبك ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩

الشكل ٢: أسعار النفط بين سنة ٢٠٠٤ إلى سنة ٢٠٠٨

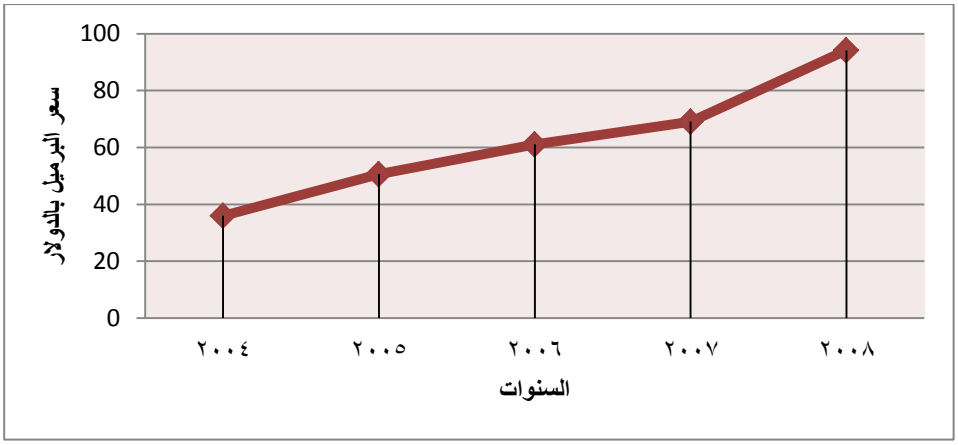

المصدر:: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم ٢.

ويوجد العديد من الأسباب أدت إلى ارتفاع الأسعار نذكر منها:

١- ضعف الدولار:

أدى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى إلى ارتفاع عمليات شراء السلع المختلفة المسعرة بالدولار ، حيث يرى المستثمرون أن السلع المسعرة بالدولار رخيصة نسبيا بالسلع المسعرة بالعملات الأخرى ،هذا ما جعل أسعار النفط ترتفع إضافة إلى الإجراء الذي قام به البنك المركزي الأمريكي والمتمثل في تخفيض أسعار الفائدة وضخ مليارات الدولارات في الأسواق المالية بهدف التقليل من أزمة الائتمان و بالتالي تأثرت أسعار النفط وارتفعت.

٢- المضاربة:

فعلت المضاربة فعلتها في السوق النفطية بين الفاعلين من المستثمرين حيث يقومون بعمليات الشراء عند تسجيل أسعار متدنية ثم عمليات البيع عند التوسع في الطلب وارتفاع الأسعار، وبالتالي تحقيق أرباح هائلة وأسعار مرتفعة.

٣- العلاقة بين العرض والطلب:

معروف أن من محددات أسعار النفط قانون العرض والطلب وبالتالي فان التوسع في الطلب على النفط مقابل أعطال غير متوقعة في مصافي التكرير في الولايات المتحدة ، وانخفاض الإنتاج في بعض الدول كسوريا واندونيسيا أي انكماش في المعروض النفطي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط ، دون أن اهمال ارتفاع معدلات النمو في كل من الصين والهند هذا ما يقابله توسع في الطلب على النفط كل هذه المعطيات أثرت على السوق النفطي ورفعت الأسعار.

٤- التوتر السياسي:

تعرضت بعض الدول المنتجة للنفط لتهديدات بالعدوان عليها مثل الأزمة الإيرانية بسبب التجارب النووية هددت الولايات المتحدة الأمريكية بضربها وتعتبر إيران ثاني احتياطي في العالم وبالتالي فأي عدوان عليها سوف يؤدي

إلى ارتفاع كبير في الأسعار وفي المقابل هددت إيران بغلق مضيق هرمز الذي يمر عبره إنتاج كل من الإمارات وقطر والكويت من النفط ، إضافة إلى تعرض نيجيريا التي تعتبر أول بلد إفريقي مصدر للنفط تعرضت إلى أعمال عنف كل هذه الأحداث تؤثر في أسعار النفط.

٥- الأسباب المناخية:

تؤثر الأحوال الجوية والأعاصير على أسعار النفط بسبب توقف الإنتاج في بعض المناطق فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية المعروفة بالأعاصير والفيضانات ، تعرضت بعض مصافي التكرير لأعاصير كبيرة شلت عمليات الإنتاج في خليج المكسيك مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بسبب قلة المعروض من النفط.

٣- تطور أسعر النفط بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٥

بعد خروج العالم من الأزمة المالية العالمية شهدت سنة ٢٠٠٩ تعافيا ملحوظا في معدلات النمو الاقتصادي ، و ظهر هذا التعافي في ارتفاع الطلب على النفط و سجلت سلة الأوبك سعر قدره٦١,٠ دولار للبرميل، استمرت الأسعار في تصاعد فسجلت سلة الأوبك سنة ٢٠١١ متوسط سعر قدره ١٠٧,٤ دولار للبرميل و كان سبب هذه الارتفاع أحداث سياسية و اقتصادية سوف نبسطها في هذا المطلب، و واصلت الأسعار منحناها التصاعدي و سجلت سلة الأوبك سنة ٢٠١٢ ما يقارب ١٠٩,٤ دولار للبرميل، أما سنة ٢٠١٤ بدأت الأسعار تتهاوى فسجلت متوسط قدره ٩٦,٢٩ دولار للبرميل.

الجدول ٣ : تطور أسعار النفط مابين سنة ٢٠٠٩ و٢٠١٥

السنوات	متوسط سعر البرميل بالدولار
٢٠٠٩	٦١

٢٠١٠	٧٧,٤
٢٠١١	١٠٧,٤
٢٠١٢	١٠٩,٤
٢٠١٣	١٠٥,٨
٢٠١٤	٩٦,٢
٢٠١٥	٤٩,٤٩

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير الإحصائية السنوية لأوبك، ٢٠٠٩ - ٢٠١٥

الشكل ٣: أسعار النفط بين سنة ٢٠٠٩ إلى سنة ٢٠١٥

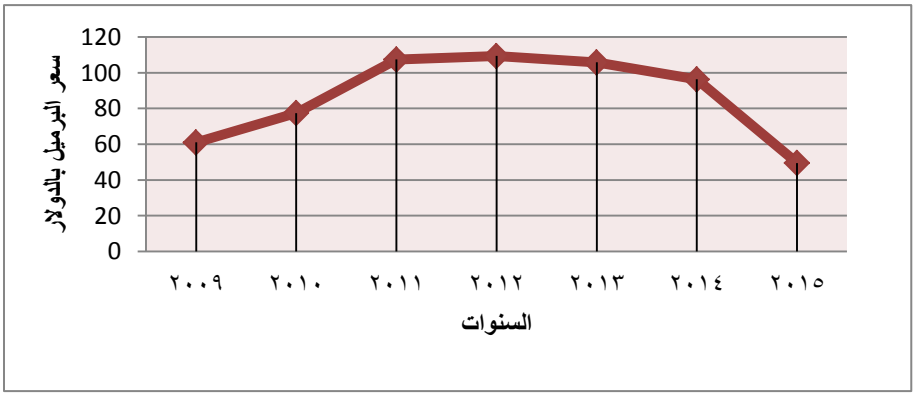

المصدر:: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم ٣ .

١- سبب ارتفاع الأسعار سنة ٢٠١١ (الربيع العربي):

في عام ٢٠١١ زادت التوترات و الاضطرابات السياسة و الأمنية بسبب ما يسمى الربيع العربي، أدى إلى حدوث تذبذب في السوق النفطي و تأثر المعروض من النفط بسبب المشاكل الأمنية التي حدثت في ليبيا و سوريا و كذلك اليمن، فتقلصت الكمية المعروضة مع ثبات الطلب، ورغم محاولة دول الأوبك تغطية هذه النقص إلا أنها لم تتمكن من ذلك ، هذا ما جعل الأسعار ترتفع فوق ١٠٠ دولار للبرميل و سجل كمتوسط لسعر البرنت سنة ٢٠١١ ما يقارب١١١,٢٦ .

٢- العقوبات الاقتصادية على إيران ٢٠١٢:

تعتبر إيران عضو أساس في منظمة الأوبك و يقدر إنتاجها النفطي حوالي ٣ مليون برميل يوميا لكن العقوبات الأمريكية و الأوروبية على إيران بسبب عدم تجاوبها مع الغرب حول مشروعها النووي تم تسليط عليها عقوبات اقتصادية و حظر على الصادرات النفطية وانخفضت الكمية المصدرة من ٣ مليون إلى ١,١ مليون يوميا، و مع بقاء الطلب ثابت و لم يغير ارتفع الأسعار.

أسباب انخفاض أسعار النفط سنة ٢٠١٤ و ٢٠١٥:

١- ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري:

معروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل لأكبر اقتصاد في العالم ، وبالتالي أكبر مستهلك للنفط، و تشهد الولايات المتحدة الأمريكية طفرة كبيرة في إنتاج النفط الصخري و بلغت الكمية المنتجة حوالي ٤ مليون برميل يوميا ، مما أدى إلى تخفيض الواردات النفطية إلى النصف تقريبا، زيادة على هذا يعيش الاقتصاد الأمريكي تباطؤ نسبي في معدلات النمو مما انعكس على الطلب هذا ما جعل الأسعار تتأثر و تنخفض.

٢- ظهور منافسة بين أعضاء الأوبك:

تشير بعض التقارير في الفترة الأخيرة أن هناك خلافات بين البلدان المصدرة للنفط داخل منظمة الأوبك حيث تسعى بعض الأطراف مثل الجزائر و فنزويلا وإيران لتخفيض إنتاج و الرجوع إلى الحصص المحددة بإجمالي

إنتاج ٣٠ مليون برميل يوميا ، و تقدر الزيادات بحوالي ٥٠٠ ألف برميل يوميا مما أدى إلى فائض إجمالي يقدر ب ١,٥ مليون برميل يوميا، إلا أن دول أخرى مثل السعودية و الإمارات لا توافق على هذا التوجه و إنما تعمل على إغراق السوق النفطي بكميات كبيرة بحجة المحافظة على الحصص و محاربة النفط الصخري، هذا التضارب في المصالح جعل أسعار النفط تهوي إلى مستويات دنيا.

٣- الاتفاق الإيراني الغربي:

إن الاتفاق الإيراني الغربي أحدث ارتباكا سياسيا و اقتصاديا في المنطقة حيث و بعد هذا الاتفاق على رفع العقوبات الاقتصادية و النفطية على إيران تدريجيا، أصبح ممكن لنفط الإيراني أن يعود للسوق و ضخ ما يقارب ٣ مليون برميل يوميا و بدأ الطلب من طرف الصين و كوريا الجنوبية وعليه سوف يصاب السوق بتخمة في المعروض ما يجعل الأسعار تنخفض.

٤- إلغاء قرار منع التصدير من القانون التجاري الأمريكي:

بعد أزمة النفط سنة ١٩٧٣ تضرر الاقتصاد الأمريكي بسبب تأثر الإمدادات النفطية و توقفها ما جعل هذا الأخير يعيش أزمة خانقة ، و من تلك الفترة قام المشرع الأمريكي بسن قانون في نفس السنة يمنع بموجبه تصدير النفط، لكن في الفترة الأخيرة عادة أمريكا للتصدر بمعدل ٢ مليون برميل يوميا بعد إلغاء هذا القانون، مما جعل الأسعار تتأثر و تنخفض.

٥- انخفاض الطلب العالمي على النفط:

قدم صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي فمثلا حدد نسبة نمو في أوروبا بنسبة ٠,٨% سنة ٢٠١٤، هذا ما ألقى بضلاله على مناخ الاستثمار و جعل معدلات الطلب على النفط تنخفض إلى أدنى مستوياتها منذ الأزمة العالمية ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨، و مع ارتفاع المعروض النفطي و تدهور الاقتصاد العالمي و تسجيل التباطؤ في النمو جعل الدول المستهلكة للنفط تقلل من الاستهلاك كل هذه العوامل أدت إلى انخفاض أسعار الذهب الأسود.

٦- ارتفاع سعر صرف الدولار:

معروفة العلاقة بين أسعار النفط و أسعار صرف الدولار حيث تعتبر علاقة عكسية أي ارتفاع سعر صرف الدولار يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط، ويشهد سعر صرف الدولار مقارنة بباقي العملات ارتفاعا نسبيا منذ بداية ٢٠١٤ هذا ما أثر على أسعار النفط و جعلها تسجل أسعارا متدنية تتراوح بين ٤١ و ٥٠ دولار للبرميل، وبالمقابل نجد أن معطيات تتوقع خفض الولايات المتحدة الأمريكية لسعر الدولار من أجل تجنب عجز في الموازنة " زيادة سعر الدولار تعني انخفاض الصادرات وزيادة الواردات ".

الجزء الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية

تأثر الاقتصاد الكلي الجزائري بتقلبات أسعار النفط بسبب الاعتماد الشبه كلي على النفط من أجل الحصول على العملة الصعب ، و من خلال هذا المبحث سوف نحاول تحليل أثر تقلبات سعر البرميل على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية و المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف و الإيرادات الكلية ، الواردات .

١- أثر تقلبات سعر النفط على الإيرادات العامة .

يعتمد الاقتصاد الجزائري كباقي الدول النفطية على عائدات قطاع المحروقات لتمويل ميزانيته ، و معروف عن هذا القطاع ارتباطه بالأسواق العالمي النفطية ، و بالتالي حركة أسعار النفط و كل انخفاض أو ارتفاع في سعر برميل النفط سوف يؤثر على موازنة الدولة .

الجدول ٤: الإيرادات العامة و الإيرادات النفطية .

السنوات	أسعار النفط (دولار للبرميل)	الإيرادات العامة (مليار دينار)	إيرادات قطاع النفط (مليار دينار)	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات	نسبة الإيرادات العادية من الإيرادات
٢٠٠٠	٢٧,٦	١٥٧٨,١	١٢١٣,٢	٧٦,٨٨	٢٣,١٢

٢٠٠١	٢٣,١	١٤٨٩,٩	١٠٠١,٤	٦٧,٢١	٣٢,٧٩
٢٠٠٢	٢٤,١	١٦٠٣,٠	١٠٠٧,٩	٦٢,٨٨	٣٧,١٢
٢٠٠٣	٢٨,٣	٢٠٢٢,٩	١٣٥٠,٠	٦٦,٧٤	٣٣,٢٦
٢٠٠٤	٣٦	٢٢٢٣,٢	١٥٧٠,٧	٧٠,٦٥	٢٩,٣٥
٢٠٠٥	٥٠,٦	٣٠٧٨,٩	٢٣٥٢,٧	٧٦,٤٦	٢٣,٥٤
٢٠٠٦	٦١,١	٣٦٣٩,٥	٢٧٩٩,٠	٧٦,٩٠	٢٣,١
٢٠٠٧	٦٩,١	٣٦٨٧,٦	٢٧٩٦,٨	٧٥,٨٤	٢٤,١٦
٢٠٠٨	٩٤,١	٥١٩٠,١	٤٠٨٨,٦	٧٨,٧٨	٢١,٢٢
٢٠٠٩	٦١	٣٦٧٦,٠	٢٤١٢,٧	٦٥,٦٣	٣٤,٣٧
٢٠١٠	٧٧,٤	٤٣٩٢,٨	٢٩٠٥,٠	٦٦,١٣	٣٣,٨٧
٢٠١١	١٠٧,٤	٥٧٠٣,٤	٣٩٧٩,٧	٦٩,٧٨	٣٠,٢٢
٢٠١٢	١٠٩,٤	٦٣٩٥,٠	٤١٨٤	٦٥,٤٢	٣٤,٥٨
٢٠١٣	١٠٥,٨	٥٩٤١,٠	٣٦٧٨	٦١,٩٠	٣٨,١
٢٠١٤	٩٦,٢	٥٩٠٨,٠	٣٤٢٣	٥٧,٩٣	٤٢,٠٧
٢٠١٥	٤٩,٤٩	٥٨٦٥,٠	٣١٥٨	٥٣,٨٤	٤٦,١٦

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير صندوق النقد الدولي من سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦.

وتتكون الإيرادات العامة من الإيرادات العادية و الإيرادات النفطية هذه الأخيرة نسبتها كبيرة في الإيرادات العامة الجزائرية ، و لم تقل هذه النسبة عن ٥٠ % خلال الفترة الممتدة بين سنة ٢٠٠٠ و ٢٠١٥ ، و سجلت أعلى نسبة سنة ٢٠٠٨ حيث سجلت أسعار النفط ٩٤,١ دولار للبرميل أي ارتفاع قدره ٢٥ دولار للبرميل مقارنة بسنة ٢٠٠٧ مما رفع نسبة الجباية النفطية لتبلغ ٧٨,٧٨ % أما أقل نسبة فهي ٥٣,٨٤ % فسجلت بعد انخفاض أسعار النفط سنة ٢٠١٥ مسجلتا ٤٩,٤٩ دولار للبرميل بانخفاض قدره ٤٧ دولار للبرميل مقارنة مع سنة ٢٠١٤ ، إلا أن توجه الحكومة إلى سياسة ضريبية جديدة و المتمثلة توسيع وعاء الضريبة العادية حيث و رغم الانخفاض الكبير لأسعار النفط سنة ٢٠١٥ تبعه انخفاض في الإرادات العامة مسجلتا ٥٨٦٥ مليار دينار أي تقلص قدره ٤٣ مليار دينار فقط مقارنة بسنة ٢٠١٤ .

وهنا نشير إلى بقاء إيرادات الدولة رهينة الجباية النفطية و أسعار النفط مما جعل الاقتصاد الوطني يعيش تبعية لقطاع المحروقات على حساب باقي القطاعات و هذا يؤدي إلى هشاشة في الاقتصاد .

الشكل رقم ٤: تطور الإيرادات النفطية و الإيرادات العامة في الفترة ٢٠٠٠ _ ٢٠١٥.

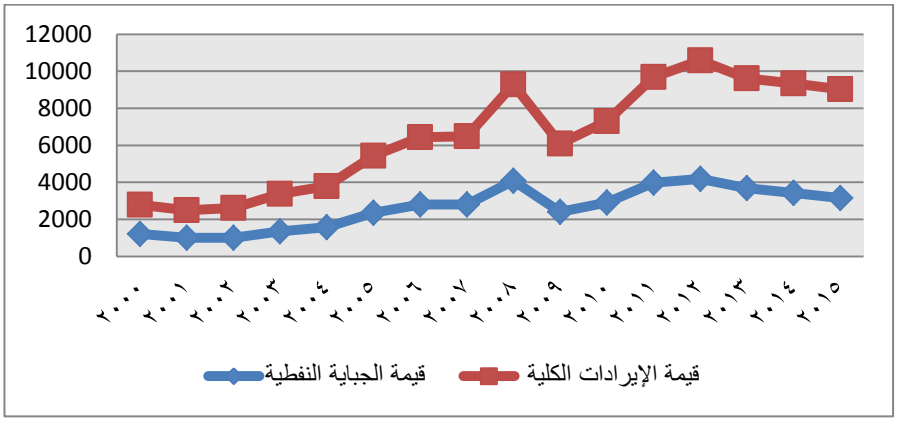

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم٤ .

الشكل رقم ٥: تطور أسعار النفط في الفترة ما بين سنة ٢٠٠٠ و ٢٠١٥

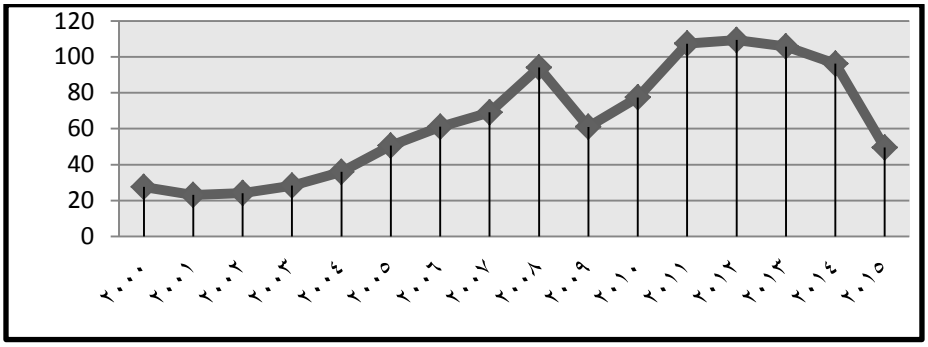

المصدر : إعداد الطالب اعتمادا على تقارير الأوبك من سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٥

من الشكلين السابقين نلاحظ أن كل من الإرادات العامة و الجباية النفطية أخذا نفس اتجاه أسعار النفط إلا بعد تغيير الدولة لسياستها الضريبية حيث اعتمدت أكثر على الضريبة العادية تفاديا لصدمات النفطية و العمل للخروج من التبعية لقطاع المحروقات في تمويل الميزانية .

٢- أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم عام يقصد منه السلع و الخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة ، و يكون هذا الإنتاج داخل الحدود الجغرافية لهذا البلد ، و الجزائر من البلدان النفطية التي تعتمد بصفة كبيرة على قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني الجزائري ، و معلوم عن هذا القطاع ارتباطه بالأسواق العالمية و بالتالي فالقيمة المضافة لقطاع المحروقات تخضع إلى تقلبات أسعار النفط .

الجدول رقم ٥: تطور الناتج المحلي الإجمالي **مابين** سنة ٢٠٠٠ و ٢٠١٥.

السنـــوات	أسعار النفط (دولار للبرميل)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	إنتاج قطاع النفط (مليار دينار)	نسبة إنتاج قطاع النفط من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة إنتاج باقي القطاعات الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٠	٢٧,٦	٤١٢٣,٥	١٦١٦,٣	٣٩,١٩	٦٠,٨١
٢٠٠١	٢٣,١	٤١٢٣,٥	١٤٤٣,٩	٣٥,٠١	٦٤,٩
٢٠٠٢	٢٤,١	٤٥٢٢.٧	١٤٧٧,٢	٣٢,٦٥	٦٧,٣٥
٢٠٠٣	٢٨,٣	٥٢٥٢,٣	١٨٦٨,٩	٣٥,٥٨	٦٤,٤٢
٢٠٠٤	٣٦	٦١٥٠.٤	٢٣١٩,٨	٣٧,٧١	٦٢,٢٩
٢٠٠٥	٥٠,٦	٧٥٦٣.٦	٣٣٥٢,٩	٤٤,٣٣	٥٥,٦٧
٢٠٠٦	٦١,١	٨٥٢٠.٥	٣٨٨٢,٢	٤٥,٥٦	٥٤,٤٤
٢٠٠٧	٦٩,١	٩٣٦٢.١	٤٠٨٩,٣	٤٣,٦٧	٥٦,٣٣
٢٠٠٨	٩٤,١	٩٥٦٤.٦	٤٩٩٧,٦	٥٢,٢٥	٤٧,٧٥
٢٠٠٩	٦١	٩٩٦٦.٤	٣١٠٩,١	٣٢,١٦	٦٧,٨٤
٢٠١٠	٧٧,٤	١١٩٩١.٦	٥١٢٦,٤	٤٢,٧٥	٥٧,٢٥
٢٠١١	١٠٧,٤	١٤٥٨٨.٥	٧٢٩٨,٦	٥٠,٠٣	٤٩,٩٧

٢٠١٢	١٠٩,٤	١٦٢٠٨.٧	٩٠٦٣,٩	٥٥,٩٢	٤٤,٠٨
٢٠١٣	١٠٥,٨	١٦٦٤٣.٨	٨٣٤٣,٥	٥٠,١٣	٤٩,٨٧
2014	٩٦,٢	١٧٢٠٥.١	٨٠١٧,٥	٤٦,٦٠	٥٣,٤
2015	٤٩,٤٩	١٤٢٠٣.٩	٥٦٢٧,٥	٣٩,٦٢	٦٠,٣٨

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير صندوق النقد الدولي من سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦

من الجدول رقم ٢٠ نلاحظ سنة ٢٠٠٠ ساهم قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٩,١٩ % و كان سعر البرميل في نفس السنة ٢٧,٦ دولار للبرميل ، لكن سنة ٢٠٠١ و ما شهدته من أحداث أثرت على الأسعار ، و فقد برميل النفط أكثر من ٤ دولار من قيمته مقارنة بسنة ٢٠٠٠ ، هذا الانخفاض أثر على مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي و نزلت نسبة مشاركته إلى ٣٥% ، و استقرت هذه النسب نوعا ما من سنة ٢٠٠٢ إلى غاية ٢٠٠٤ ، أما سنة ٢٠٠٥ ارتفعت أسعار النفط لتصل إلى ٥٠,٦ دولار للبرميل أي بارتفاع قدره ١٤ دولار للبرميل و هذا راجع لضعف الدولار و ارتفاع الطلب على النفط مع ثبات العرض كذلك لأسباب أمنية بعد حرب العراق ، ساهمت هذه الأسعار المرتفعة في رفع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٤٤,٣٣ % التي لم تحقق سابقا . ثم استقرت النسب مع استقرار أسعار النفط إلى غاية سنة ٢٠٠٨ التي ارتفعت فيها الأسعار لتصل إلى ٩٤,١ دولار للبرميل حركت نسبة قطاع المحروقات إلى الأعلى لتصل إلى ٥٢,٢٥ % ، لكن الأزمة المالية العالمية أثرت على البرميل ليصل سعره ٦١,١ دولار سنة ٢٠٠٩ هذا الانخفاض أثر على القيمة المضافة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لتسجل نسبة ٣٢,١٦ % .

و بعد تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية ، هذا التعافي ظهر سنة ٢٠١٠ بارتفاع أسعار نفط لتصل ٧٧,٤ دولار للبرميل أي ارتفاع ب ١٦ دولار في البرميل و واصلت الأسعار انتعاشها سنة ٢٠١١ مسجلتا ١٠٧,٤ دولار للبرميل و سنة ٢٠١٢ سعر قدره ١٠٩,٤ دولار للبرميل هذه الأسعار المرتفعة ساهمت في رفع نسبة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي لتسجل ٥٠,٠٣ % و ٥٥,٩٢ % على التوالي ، و تعبر سنة ٢٠١٢ السنة التي حقق فيها قطاع المحروقات أكبر نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي منذ تأميم النفط الذي كان سنة ١٩٧٣ .

لكن في منتصف سنة ٢٠١٤ بدأت الأسعار في النزول لتصل سنة ٢٠١٥ إلى ٤٩,٤٩ دولار للبرميل هذا الانخفاض أثر بشدة على نسبة مساهمة قطاع النفط لتنخفض إلى ٣٩,٦٢ % و في هذه المرحلة عمدت الدولة إلى تشجيع القطاعات الأخرى مثل الزارعة و ارتفعت مساهمة باقي القطاعات لتصل ٦٠ % من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث قامت الدول بتشجيع القطاع الخاص المنتج في مجال الصناعة بهدف تعويض قطاع المحروقات .

الشكل ٦ : تطور نسبة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٥

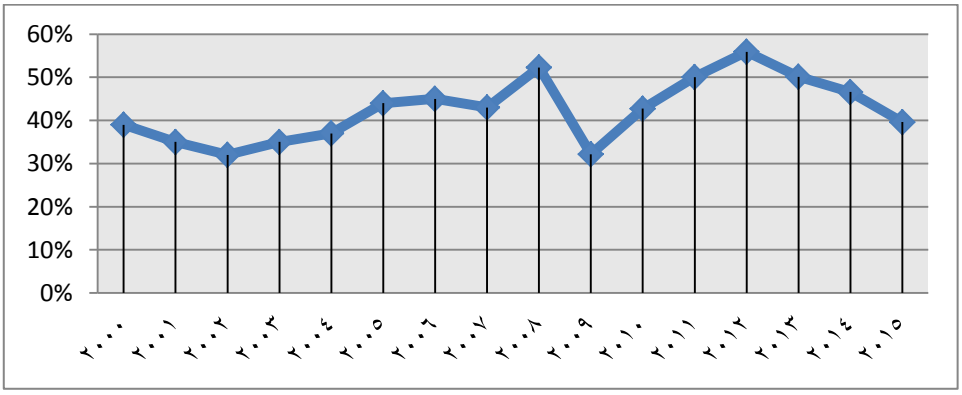

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم ٢٠ .

الشكل ٧: تطور أسعار النفط في الفترة مابين ٢٠٠٠ و ٢٠١٥

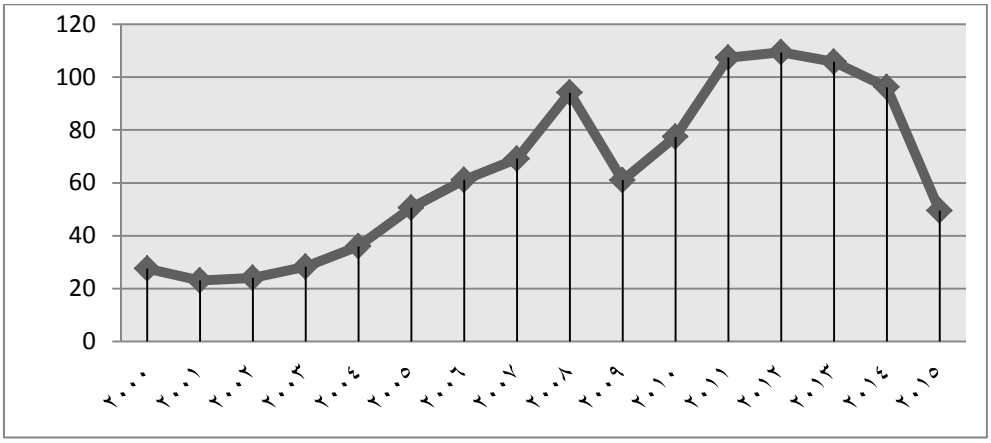

المصدر :إعداد الطالب اعتمادا على تقارير الأوبك من سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٥

من المنحنيين السابقين نلاحظ أن الجباية النفطية تتأثر بشدة بأسعار النفط و تتجاوب الجباية مع أي ارتفاع أو انخفاض في أسعار البرميل .

علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالإيرادات النفطية

عند دراستنا للإيرادات النفطية و علاقتها بالإيرادات العامة هذه الأخيرة تقوم بتمويل ميزانية التجهيز ، أي تقوم الدولة باقتطاع مبالغ مالية و توجيهها إلى الاستثمارات المنتجة كالمصانع التي تخلص السلع و الخدمات ، و بالتالي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي و عليه تظهر لنا علاقة غير مباشرة بين الإيرادات النفطية و الناتج المحلي الإجمالي .

الشكل ٨: تطور نسبة الإيرادات النفطية و نسبة قطاع النفط من الناتج المحلي الإجمالي

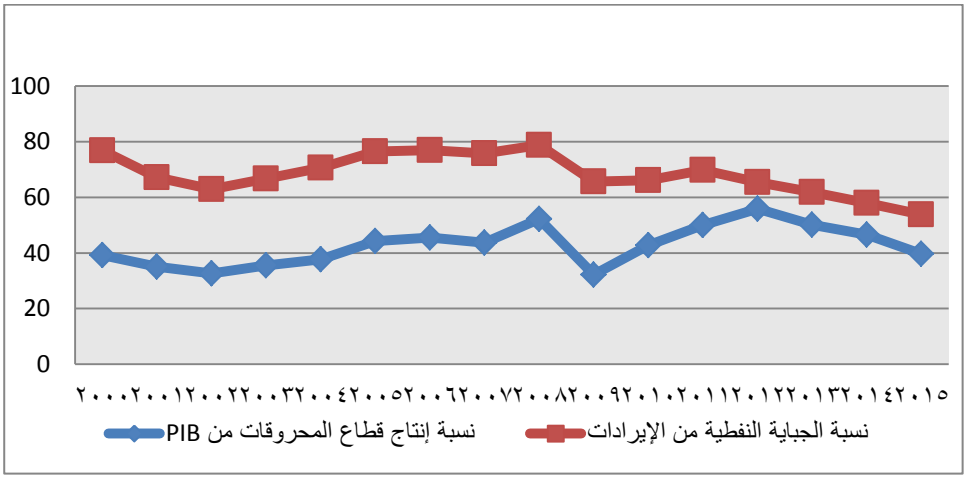

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم ١٨ و ١٩

النتائج من تحليل المنحنى :

- نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة أكبر مقارنة مع نسبة قطاع النفط من الناتج المحلي الإجمالي.
- المنحنيان أخذا نفس اتجاه منحنى أسعار النفط .
- نسبة الإيرادات النفطية حساسة لتقلبات أسعار النفط عكس نسبة قطاع النفط من الناتج المحلي الإجمالي التي لا تتأثر إلا عند حدوث تغيرات كبيرة في أسعار النفط.

٣- أثر تقلبات سعر النفط على الواردات .

معروف عن الدول النفطية اعتمادها على الخارج أي الاستيراد لتوفير حاجياتها من السلع و الخدمات ، خاصة و أن الإنتاج الوطني في هذه الدول

بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة يمتاز بالضعف و الهشاشة ، ما جعل منها دول مستهلكة أكثر ما هي منتجة .

الجدول٦:تطور الواردات في الفترة مابين سنة ٢٠٠٠ و ٢٠١٥ الوحدة : مليون دينار جزا من احتياجاتها و بتالي هي مرغمة على استيراد ما يعادل ٧٠ % من هذه الاحتياجات ، و ساعد على هذه السياسة الاقتصادية و الاعتماد على الحاويات الوفرة المالية المحققة جراء ارتفاع أسعار النفط في فترة معينة ، دون أن نتجاهل السياسة التنموية المنتهجة من قبل الحكومات المتعاقبة ، و سنحاول في هذا المطلب تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على فاتورة الواردات.

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الواردات	٨٥٥٢٢١,٩	٩٣٠٦٧٧,٥	١١٥٩١٧٠	١٢٥٤٠٤١	٨١٥٧٧١٣	١٨٢٠٤٢٧	١٨٦٣٥٠١	٢٣٢٦٠٥٩
أسعار النفط	٢٧,٦	٢٣,١	٢٤,١	٢٨,٣	٣٦	٥٠,٦	٦١,١	٦٩,١
السنوات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الواردات	٣١٧٠٧٧٧,٢	٣٥٨٣٧٧٢	٣٧٦٨٠٠٢,٩	٤١١٤٧٣٩,٨	٤٦١٢٠٧١,٢	٥٠٦١١٢٢,٧	٥٥٠٢٤٤٢	٥٣١٨٧١٠

أسعار النفط	٩٤,١	٦١	٧٧,٤	١٠٧,٤	١٠٩,٤	١٠٥,٨	٩٦,٢	٤٩,٤٩

المصدر: إحصائيات صندوق النقد الدولي من سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦

نلاحظ من الجدول رقم ٢١ أنه بصفة عامة هناك علاقة طردية بين أسعار النفط و الواردات ، و هذا راجع لكون الموارد المالية المتحصل عليها من الصادرات النفطية هي التي يتم بها التغطية على الواردات ، حيث من بين أهداف زيادة الصادرات النفطية هو توفير العملة الصعبة لتغطية الاحتياجات من الخارج ، فمثلا سنة ٢٠٠١ استوردت الجزائر ما قيمته ٩٣٠٦٧٧ مليون دينار و ارتفعت الفاتورة بنسبة ٢٤% سنة ٢٠٠٢ ، و استمر ارتفاع الواردات الجزائرية مع ارتفاع أسعار النفط أي زيادة المداخيل من العملة الصعبة بحيث سنة ٢٠٠٤ ارتفع سعر البرميل ب ٨ دولار مقارنة بسنة ٢٠٠٣ مسجلا ٣٦ دولار للبرميل ، هذا ما جعل الواردات ترتفع ب ٢٥ % و بمبلغ قدره ١٥٧٧١٣٨ مليون دينار ، وتواصلت هذه العلاقة الطردية بين سعر النفط و الواردات حيث ارتفع سعر البرميل سنة ٢٠٠٥ مسجلا ٥٠,٦ دولار للبرميل قابل هذا الارتفاع زيادة في فاتورة الواردات بنسبة ١٥ % ، واستقرت الفاتورة سنة ٢٠٠٦ رغم ارتفاع سعر النفط ، إلا أن الواردات لم تتجاوب مع هذا الارتفاع ، لكن سنة ٢٠٠٧ ارتفعت الواردات بنسبة ٢٤ % مع ارتفاع أسعار النفط ٦٩,١ دولار للبرميل، تواصل هذا الارتفاع في فاتورة الواردات سنة ٢٠٠٨ بنسبة ٣٦ % مقارنة بالسنة التي قبلها و هذا بعد ارتفاع سعر البرميل ب ٢٥ دولار ليصل إلى ٩٤,١ دولار.

أما سنة ٢٠٠٩ تراجعت أسعار النفط بسبب الأزمة المالية و انخفض سعر البرميل ب ٣٣ دولار مسجلا ٦١ دولار إلا أن فاتورة الواردات لم تتأثر بهذا الانخفاض بل واصلت الارتفاع وهذا مبين في الشكل البياني رقم ١٧ ، و تم التغطية على هذا الانخفاض بالفوائض المالية المحققة سابقا جراء ارتفاع

الأسعار ، كذلك السياسة الاقتصادية المهتمة بالتنمية لم تسمح بخفض الواردات.

تعافت الأسعار سنة ٢٠١٠ و سجل سعر البرميل ٧٧,٤ دولار ثم ارتفع سنة ٢٠١١ ليصل إلى ١٠٧,٤ دولار ثم سنة ٢٠١٢ ارتفع ب ٢ دولار مسجلا ١٠٩,٤ دولار قابل كل هذا زيادة في المداخيل ارتفاع في فاتورة الواردات بنسب متفاوتة ، و في سنة ٢٠١٥ انخفضت أسعار النفط و وصلت سعر البرميل ٤٩,٤٩ دولار للبرميل لكن لم يقابلها انخفاض في فاتورة الواردات .

أسباب ارتفاع الواردات :

- ارتفاع أسعار النفط.
- زيادة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة جراء رفع الإنتاج من النفط .
- السياسات التنموية المنتهجة من قبل الحكومات المتعاقبة .
- برامج الإنعاش الاقتصادي المعتمد على الواردات.
- ضعف القطاع الصناعي جعل الجزائر تعتمد على الخارج لتوفير الاحتياجات
- هشاشة قطاع الزراعة و عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي

الشكل ٩: تطور الواردات ما بين سنة ٢٠٠٠ و ٢٠١٥

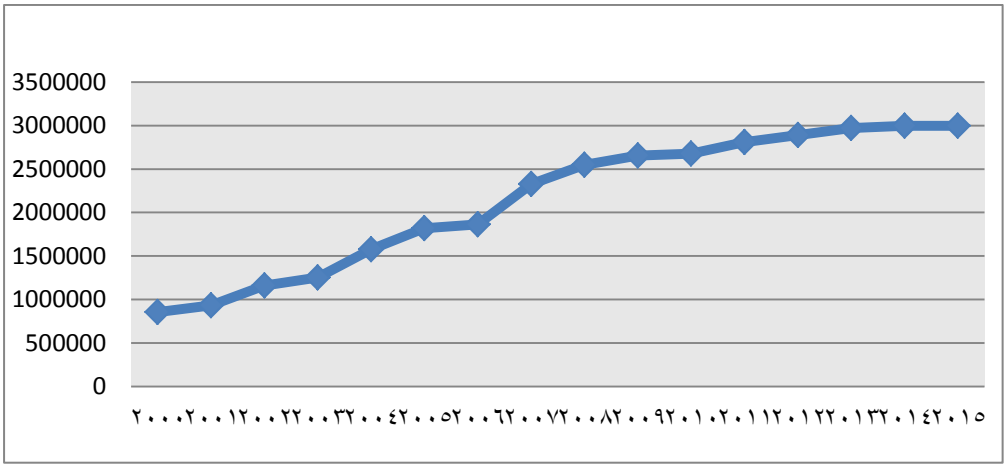

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم ٣ .

٤- أثر تقلبات سعر النفط على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار

يعرف سعر الصرف على أنه قيمة العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، و يعرف كذلك على أنه عدد الوحدات من عملة الواجب دفعها من أجل الحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ، و تعتمد الجزائر على نظام سعر الصرف المعوم إداريا أي أن سعر الصرف لا يخضع لقاعدة العرض و الطلب على العملة ، بل يقوم البنك المركزي بتحديد هذا السعر ، و سنحاول في هذا المطلب تحليل تطور سعر سعر الصرف الدينار الجزائري و علاقته بتقلبات أسعار النفط.

الجدول ٧: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار مابين سنة ٢٠٠٠ و ٢٠١٥

السنوات	أسعار النفط (الدولار)	سعر الصرف (الدينار)	السنوات	أسعار النفط (الدولار)	سعر الصرف (الدينار)
٢٠٠٠	٢٧,٦	٧٥,٢٦	٢٠٠٨	٩٤,١	٦٤,٥٨
٢٠٠١	٢٣,١	٧٧,٢٢	٢٠٠٩	٦١	٧٢,٦٥
٢٠٠٢	٢٤,١	٧٩,٦٨	٢٠١٠	٧٧,٤	٧٤,٣٩
٢٠٠٣	٢٨,٣	٧٧,٣٩	٢٠١١	١٠٧,٤	٧٢,٩٤
٢٠٠٤	٣٦	٧٢,٠٦	٢٠١٢	١٠٩,٤	٧٧,٥٤
٢٠٠٥	٥٠,٦	٧٣,٢٨	٢٠١٣	١٠٥,٨	٧٨,١٥
٢٠٠٦	٦١,١	٧٢,٦٥	٢٠١٤	٩٦,٢	٨٧,٩٠
٢٠٠٧	٦٩,١	٦٩,٢٩	٢٠١٥	٤٩,٤٩	١٠٦,٠٥

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير البنك المركزي الجزائري من سنة ٢٠٠٠ إلى غاية ٢٠١٥

نلاحظ من خلال تحليلنا للجدول رقم ٢٢ أن قيمة الدينار تحسنت في فترة الدراسة حيث انتقل سعر صرف ١ دولار من ٧٩,٦٨ دينار جزائر سنة ٢٠٠٢ إلى ٧٢,٠٦ دينار سنة ٢٠٠٤ ، و هذا راجع إلى ارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي التي بلغت ٤٣,١ مليار دولار بسبب انتعاش أسعار النفط من نفس السنة التي سجلت ٣٦ دولار للبرميل ، هذا و سجل الميزان التجاري فوائض ساهمت في تحسن قيمة الدينار ، و استمر استقرار سعر الصرف سنوات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ مسجلا ٧٣,٢٨ و ٧٢,٦٥ دينار على التوالي مقابل ١ دولار ، لكن مع ارتفاع سعر النفط سنة ٢٠٠٨ و تسجيله ٩٤,١ دولار للبرميل أدى إلى انتعاش سعر الصرف مسجلا ٦٤,٥٨ دينار مقابل ١ دولار و هذا راجع لتحقيق الجزائر احتياطي صرف مرتفع قدره ١٤٣,١ مليار دولار و كذلك تبعات الحادة لأزمة المالية العالمية على الدولار و ، أما سنة ٢٠٠٩ شهدت انهيار أسعار النفط و فقد برميل النفط ٣٣ دولار و بلغ سعره ٦١ دولار مما أثر على سعر صرف الدينار الذي انخفض مسجلا ٧٢,٦٥ دينار مقابل ١ دولار .

و بعد هذه الفترة استقر سعر الصرف و لم يتأثر بارتفاع أسعار النفط لغاية سنة ٢٠١٥ و ما شهدته من انخفاض في أسعار النفط التي وصلت ل ٤٩,٤٩ دولار ، و بتالي انخفاض مداخيل الجزائر بنسبة ٥٠% و تأكل احتياطات الصرف التي فقدت في سنة واحدة ٢٧ مليار دولار ، ما جعل البنك المركزي يخفض من قيمة الدينار بهدف التقليل من الصادرات و خفض من عجز الموازنة و بلغ سعر صرف الدينار ١٠٦,٠٥ دينار مقابل ١ دولار .

الشكل ١٠: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدول في الفترة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٥

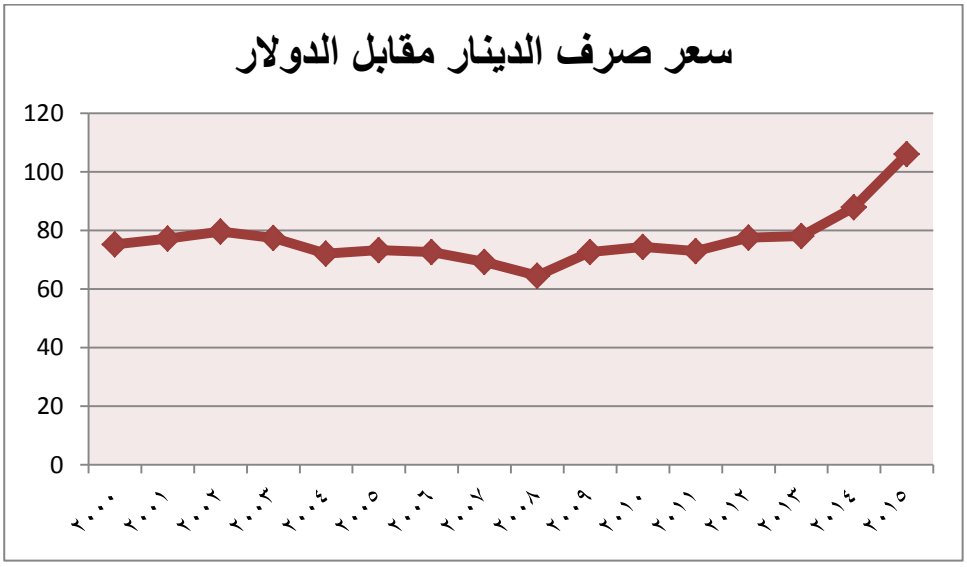

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم

النتائج و التوصيات :

لقد كان هدفنا الجوهري من هذا البحث هو دراسة و تحليل الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية و المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي و الإيرادات العامة ، سعر الصرف و الواردات ، و هذا راجع لتبعية الاقتصاد الجزائري إلى قطاع المحروقات رغم الإجراءات المتخذة من طرف الدولة بهدف عزل الاقتصاد الوطني الجزائري عن التقلبات في أسعار النفط ، و من أهم النتائج ما يلي :

- تدخل عوامل متعددة في تحديد أسعار النفط منها ما هو اقتصادي و منها ما هو جيوسياسي .
- تمول الميزانية العامة ب نسبة ٥٣ % من الجباية النفطية.
- يمثل قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام ما بين ٣٢ % إلى ٥٥ % و هذا على حسب تقلبات أسعار النفط .
- ترتفع فاتورة الواردات عند ارتفاع أسعار النفط لكنها لم تنخفض كثيرا عند انخفاض أسعار النفط و هذا راجع إلى السياسة الاجتماعية المنتهجة من قبل الدولة و كذلك الورشات التنموية المفتوحة و التي لم تكتمل بها الشغال .
- تؤثر أسعار النفط بطريقة غير مباشرة في سعر الصرف .

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجانب التحليلي و نضع مجموعة من التوصيات و الاقتراحات :

- يجب على الدول المصدرة للنفط الاتفاق على مستوى إنتاج محدد حتى لا تنخفض الأسعار بسبب وفرة المعروض .
- يجب العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات و لن نتمكن من هذا إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية بالتوجه نحو القطاعات المنتجة الأخرى .
- تقليل نفقات الدولة، و التأكيد على الشفافية في التسيير.
- الاستثمار في الصناعة النفطية التحويلية و العمل على تحقيقي الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية ، ثم التوجه نحو التصدير .

المراجع

١. حسين عبد الوهاب شارب ، **تقرير مؤتمير الوقود الأوروبي الثالث بباريس ،مارس ٢٠٠٢** ، نشر في مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد ٢٨ العدد ١٢٢، ص:١٦٩

٢. أحمد ابراهيم محمود ، **" العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية الشرق الأوسط "** ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٤ ، المجلد ٣٨ ، أكتوبر ٢٠٠٣ ، ص:٦٦

٣. بشير مصيطفى" **نهاية الريع"** ، دار النشر الجسور الجزائرية ، الطبعة الأولى ، سنة ٢٠١٥، ص:٢١٤

٤. إيان داتليج" **العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي ؟"** ترجمة مازن الجندي، الدار العربية للعلوم، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٦ ، ص: ٢١١

٥. حافظ برجاس**" الصراع الدولي على النفط العربي"**، بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، ص : ٢٢

٦. حسن عبد الله **"أسعار النفط التصحيح عبر آليات السوق "** لعدد ١٥٤ ، القاهرة ،٢٠٠٥، ص: ٤٥

٧. ضياء مجيد الموسوي ،" ثورة أسعار النفط ٢٠٠٤ "، ديوان المطبوعات الجامعية ،سنة ٢٠٠٥ ، ص: ٦٩.

٨. قاليري مارسيل" عمالقة النفط، الشركات النفطية الوطنية في الشرق الأوسط"، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت لبنان ، سنة ٢٠٠٦، ص: ٢١٢ .

٩. جمعة رضوان ،**" تطورات أسعار النفط و تأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر ١٩٧٠ _٢٠٠٤"** ، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد كمي عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، سنة ٢٠٠٧ ، ص: ٨٩.

١٠. حمادي نعيمة،" **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨**"،رسالة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة شلف، سنة ، ٢٠٠٨ ، ص : ١٤٥.

١١. بن قدور علي،" **دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي**"،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ٢٠٠٤-٢٠٠٥،جامعة سعيدة، ص : ٥٧.

١٢. داود سعد الله " **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر ٢٠٠٠ _ ٢٠١٠ "**، رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، سنة ٢٠١١ _ ٢٠١٢ ، ص : ٥٠.

١٣. قويدري قوشيح بوجمعة، "**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية للجزائر**" رسالة ماجستير بجامعة شلف، سنة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص : ٩٩ .